

الخصوصية في التعليم العالي بين ضمان الجودة والاستثمار في خدمة التعليم

Privatization in higher education between quality assurance and investment in education service

د. بن عودة صليحة¹

المركز الجامعي - مغنية -

salihabenaouda02@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/10/11

تاريخ القبول: 2021/08/26

تاريخ الاستلام: 2021/07/26

الملخص:

لقد أجبرت تداعيات الأزمة الاقتصادية الحكومة الجزائرية على الانسحاب التدريجي من احتكار ودعم الكثير من القطاعات التي تنهك الخزينة العامة، لتفتح أبواب التعليم العالي أمام استثمارات القطاع الخاص بإنشاء جامعات خاصة، وقد وضعت تشريعات تحدد شروطها ومقاييسها هذا ما يظهر من خلال المشروع التمهيدي المحدد للقواعد العامة للتعليم العالي من خلال فصله الرابع تحت عنوان التكوين العالي الذي تضمنه المؤسسات الخاصة. لكن هذا الأمر يطرح عدة إشكالات وتساؤلات لدى الفاعلين في القطاع خاصة ما تعلق منها بعدم تكافؤ الفرص في فرض المناهج التعليمية، وأيضا مصداقية التسجيل والشهادات التي تؤدي إلى ظهور اختلافات طبقية اجتماعية بين الميسورين وعامة الشعب. وبالتالي تصبح الجودة والنوعية في التعليم من نصيب من يدفع أكثر، كذلك الحصول على شهادات تسهل لهم الطريق للهجرة إلى خارج الوطن.

الكلمات المفتاحية: خصوصية - تعليم عالي - جودة التعليم - استثمار.

Abstract :

The repercussions of the economic crisis have forced the Algerian government to gradually withdraw from monopoly and support many sectors that exhaust the public treasury, to open the doors of higher education to private sector investments by establishing private universities. Higher education through its fourth chapter under the title of higher formation guaranteed by private institutions. However, this issue raises several problems and questions among the actors in the sector, especially those related to the unequal opportunities in imposing educational curricula, as well as the credibility of registration and

¹ د. بن عودة صليحة، salihabenaouda02@gmail.com

certificates that lead to the emergence of social class imbalances between the affluent and the general public. Thus, the quality and quality of education becomes the share of those who pay the most, as well as obtaining certificates that facilitate the way for them to migrate abroad.

Key-words : Privatization - higher education - quality education - investment.

مقدمة:

اهتمت الجزائر بقطاع التعليم العالي، سواء من حيث الكم أو النوع منذ استقلالها وهذا من خلال الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. حيث عرفت توسعا كبيرا في عدد الجامعات وزيادة المقاعد البيداغوجية من حيث الكم أما من حيث النوع فلا تزال تقوم بمحاولات لكسبها ومجارات التغيرات و التطورات العالمية من خلال تبنيها لنظام LMD، والاهتمام بجودة الخدمة التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، من خلال توفير مدخلات تتميز بالجودة.

فجودة التعليم العالي من بين الموضوعات المطروحة عبر العالم، حيث وضعت الدول المتقدمة مخططات و نماذج لتقييمها، لكن البلدان السائرة في طريق النمو لا تزال متأخرة و متباينة.

لكن النظام الجامعي الجزائري لأزال يعرف العديد من الاختلالات سواء على مستوى المرافق وتنظيم المؤسسات، أو على المستوى العلمي والبيداغوجي للتكوين الجامعي وهذا سيكون له الأثر المباشر على نوعية مستوى خريجيه. فمشكلات التمويل تدني نوعية التكوين جعل الجزائر تعاني كغيرها من جامعات الدول النامية من تدهور العمليات التكوينية والتعليمية والتربوية داخل مؤسسات ومراكز التعليم العالي، حيث أصبحت لا تستجيب لمتطلبات العصر وحاجيات الأفراد والمجتمع، ولا تتماشى وأهداف التكوين الجامعي المسطرة ومقتضيات العملية التنموية. وهذا راجع إلى ضعف مردودية الجامعة الجزائرية المتمثل في عدم قدرة المتخرجين على الاندماج في الدورة العلمية التنموية العامة، أو على التكيف مع ظروفها.

فأصبحت أصابع الاتهام موجهة لتمس مصداقية رسالة الجامعة ومستوى الأساتذة ونوعية الخدمات البيداغوجية والإدارية نظرا لضعف التسيير. وهذا ما سيؤثر سلبا على أداء الطلبة وحتى الأساتذة، كما يؤدي هذا الوضع إلى تجميد الأفكار وعدم إتاحة الفرص لظهور المبدعين.

فتدهور العمليات التكوينية الجامعية هي مسؤولية الجميع من طلبة، أساتذة إداريين وعمال. بالإضافة إلى أن اقتصادنا الوطني تابع كلية للمداخل النفطية في ظل غياب استراتيجيات واضحة تخص الإستثمار في الموارد البشرية. ففي هذه الحالة ستجد الجامعة نفسها مرغمة على الإغلاق أو في أحسن الأحوال الخصوصية، إذا

ما وجدت من يقبل استثمار أمواله على طلبة تعدوا على سنة دراسية من 14 أسبوعا. فكان لابد من التفكير العاجل في آلية لإنقاذ الجامعة من الوضعية الكارثية التي تعيشها.

تكمن أهمية الدراسة في إمكانية دخول الجزائر معترك التسيير الخاص لقطاع التعليم العالي ومدى استعدادها لذلك من حيث التزامها بالقوانين واللوائح ما يؤهلها لتسيير هذه المؤسسات. ونحن نعلم جيدا أن دخول المستثمرين في هذا القطاع هدفه الأول تجاري بحت. فهل لدى السلطات الجزائرية ما يكفي لحماية التعليم العالي من الاختراقات الممكنة والتجاوزات التي قد تحدث؟.

فخصوصية التعليم العالي من بين القضايا الهامة التي عالجتها الصحافة، وانطلاقا من مسؤوليتها تجاه قرائها نهت من خطورة الخصوصية وما ينتج عنها من إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، وتقسيم المجتمع وغيرها من المخاطر التي يمتد تأثيرها على الهوية الثقافية والفكرية والأخلاقية للطلاب.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: هل خصوصية التعليم العالي يضمن جودة التعليم أم تفتح أبواب أزمات جديدة تزيد الطين بلة؟.

أما أهداف الدراسة فيمكن إجمالها فيما يلي:

- استخلاص أهم العوامل التي شجعت على خصوصية التعليم العالي في الجزائر.
- رصد إيجابيات وسلبيات خصوصية التعليم العالي .
- تقييم تجربة الخصوصية في الدول السبقة لهذا الموضوع، كون أن الجزائر لم تجسد هذه الفكرة على أرض الواقع، وانعكاساتها على العملية التعليمية والمجتمع.

تعتبر دراسة هذا الموضوع دراسة وصفية تحليلية لموضوع خصوصية التعليم العالي من خلال استقراء المواد القانونية المنظمة لهذا الموضوع.

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى قسمين نتناول في القسم الأول الإطار العام لضمان جودة التعليم العالي، وخصوصية التعليم العالي سيتم التطرق إليها من خلال القسم الثاني.

القسم الأول: الإطار العام لضمان جودة التعليم العالي

أصبح اليوم ضمان الجودة في التعليم العالي أولوية لكثير من البلدان، حيث يتعين أن يعد التعليم ما بعد الثانوي حاملي شهادات تتوافر لديهم مهارات جديدة وقاعدة واسعة من المعارف وخبرة متنوعة تمكنهم من الولوج لعالم أكثر تعقيدا وترابطا.

أولاً: المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي

تشهد منظومة التعليم العالي الجزائرية عديد الإصلاحات محاولة لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر، كما تعد العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية أحد أهم الجوانب والتي يتم التركيز عليها، لذلك صار لا بد على الجامعة النزول للمجتمع والتواصل معه ومعرفة احتياجاته البحثية والعلمية، حيث جاء في هذا الصدد المرجع الوطني الجديد لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ليؤكد ضرورة الانفتاح والتواصل مع المحيط الخارجي وهذا من خلال التزام وتطبيق متطلبات المرجع الجديد (ريم، 2019، صفحة 96).

ثانياً: الإطار القانوني لضمان جودة التعليم العالي

يعتبر ضمان الجودة إجراء يهدف إلى وضع مؤسسات التعليم العالي في مستوى يطابق المعايير الدولية في مجالات التعليم والبحث والتنظيم والتسيير والتقييم. وتكون هذه المؤسسات ذات طابع علمي وثقافي ومهني وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية البيداغوجية والعلمية والإدارية والمالية (10-36، 2010، الصفحات 17-19).

وباعتبار التعليم العالي أحد أهم عوامل التنمية المستدامة كان لزاماً على وزارة التعليم العالي مواكبة التطورات الحاصلة دولياً ومحاولة إيجاد صيغة لتطبيق نظام لضمان جودة التعليم العالي من خلال الالتزام بعدد المتطلبات والمعايير، كل هذا بهدف الارتقاء بالتعليم العالي، حيث في هذا الإطار صدر القانون التوجيهي للتعليم (08-06، 2008، الصفحات 33-37)، والذي ولأول مرة أشار لإمكانية إنشاء مؤسسات خاصة بالمعهد العالي أو المدرسة العليا أو جامعة للتكوين العالي معتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لضمان تكوينات عليا في الطور الأول و/أو الطور الثاني و/أو الطور الثالث في كل ميادين التكوين باستثناء التكوين في العلوم الطبية.

يهدف نظام ضمان الجودة إلى تحسين نوعية التكوين للمؤسسات وخريجها وكذا الخدمات المقدمة للمجتمع، كما يقترح أطر مرجعية معترف بها ترافق المؤسسات في مخططات تطويرها، ووسائل متناسقة لتسهيل اتخاذ القرار واستخدام التحليل الاستشاري. مع تحسين حوكمة وأداء المؤسسات (رقاد، 2013-2014، صفحة 181).

إن تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها لمواجهة مختلف التحديات سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

ولتطبيق هذا النظام بكفاءة وفعالية، فإنه ينبغي أولاً العمل على توفير المتطلبات الضرورية لتجسيد هذا النظام مع تسطير الخطوط العريضة له من تحديد الهدف المناسب، الآلية المناسبة والنطاق المناسب، ثم

العمل على ضمان الجودة الداخلية من خلال الاهتمام بتحقيق الجودة الشاملة والتحسين المستمر القائم على إجراءات التقييم الذاتي التي تسهم في الأساس في خلق إحساس بالمسؤولية المؤسسية من أجل التحسين والتطوير، من خلال القيام بمعالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة، وفي الأخير يتم تبني إجراءات التقييم الخارجي التي تسهم في اعتماد معايير عالية للأداء ومن ثم دفع مؤسسة التعليم العالي للداعي إلى تحقيقها.

كما أن انخراط المؤسسة في نظم ضمان الجودة الخارجية، يتيح لها مقارنة سياساتها وبرامجها وأدائها بما هو متعارف عليه لدى أصحاب الاختصاص، وهو ما يحسن من جودة التعليم العالي في البلد ويؤدي بالنهاية إلى الشهادة بجودة هذا التعليم والاعتراف بذلك على الصعيد العالمي (رقاد، 2013-2014، صفحة 126).

القسم الثاني: خصوصية التعليم العالي

تكشف تقديرات اليونسكو عن تصاعد الاتجاه نحو الخصوصية في مؤسسات التعليم، حيث يقدر أن مؤسسات التعليم العالي الخاصة تستوعب حالياً نحو 30% من إجمالي عدد الطلاب في العالم. وبينما لم يكن لدى كثير من الدول مؤسسات تعليم عال خاصة منذ ربع قرن مضى، نجد أن القليل منها الآن هي التي لا يوجد فيها هذه النوعية من المؤسسات. ويتوقع التقرير ارتفاع مساهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة على مستوى العالم في المستقبل، نتيجة التزايد الكبير المنتظر في عدد الطلاب من 97 مليوناً عام 2000 إلى 262 مليوناً عام 2025، وهي زيادة وفقاً للتقرير يصعب استيعابها بواسطة مؤسسات التعليم العالي العامة وحدها (Bjarnason, 2009).

وتتضح خطورة هذا التصاعد عندما نعلم أن الشكل الحالي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تنشأ في ظل العولمة وسيادة فكر الليبرالية الجديدة، لا يعتمد على دعم الحكومة، ولا على مبدأ التبرع والعمل الخيري أو الأهلي، ولكنها تدار وفقاً لنمط أنشطة الأعمال، أي سعياً وراء الربح، وبالاعتماد على الرسوم الدراسية كمصدر رئيسي للتمويل.

علاوة على ذلك، من الجدير الملاحظة أن مؤسسات التعليم العالي في العالم تصنف إلى: جامعات نخبوية أو عالية المستوى تولى أهمية كبيرة للبحث العلمي الأساسي، وهي تلك التي تحتل عادة قمة التصنيفات العالمية، وجامعات شبه نخبوية تهتم بالتدريب والتدريس الجيد، علاوة على تميزها في مجال البحث العلمي التطبيقي. أما الفئة الثالثة، فتشكل مؤسسات تعليم عال غير نخبوية تقوم أساساً على التدريس واستيعاب أعداد كبيرة من الطلبة، ويشغل البحث العلمي عادة مكانة هامشية في هذه المؤسسات (محفوظ، 2001، صفحة 16).

وتكون شروط التحاق الطلاب بالمؤسسات غير النخبوية ميسرة، لذلك يقبل عليها الطلبة الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة في المؤسسات من الفئتين الأولى والثانية، كما يلتحق بها الطلبة غير المتفرغين

لدراسة. والغالبية العظمى من مؤسسات التعليم العالي الخاصة الهادفة إلى الربح في الدول المتقدمة تقع في الفئة الثالثة غير النخبوية وذات نوعية التعليم الأدنى (زيتون، صفحة 335).

أولاً: الإطار العام للخصوصية

تعرف الخصوصية وفق الأمر رقم 95/22 المؤرخ في 26 أوت 1995 على أنها: "عملية تحويل الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، وهذا التحويل يشمل كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو تحويل تسيير المؤسسات العمومية" (22-95، 1995، صفحة 04). وتندرج الخصوصية ضمن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ الثمانينات، وتشكل وسيلة إعادة بناء جهاز الاقتصاد من خلال سعي الدولة إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عن طريق فتح رؤوس أموالها سواء للشراكة من الخواص أو بيعها للقطاع الخاص.

ثانياً: علاقة الخصوصية بضمان الجودة في التعليم العالي

نظراً لضخامة حجم الموارد المالية المطلوبة للاستجابة لمختلف احتياجات التعليم العالي وعدم كفايتها، لجأت العديد من الدول التي كانت تعتبر التعليم جزءاً هاماً وأساسياً من المسؤوليات الوطنية للدولة (خدمات عامة) إلى فتح الباب للقطاع الوطني الخاص للتكفل بالتعليم العالي، وفي كثير من الأحيان للمؤسسات الأجنبية إسهام في نشاط التعليم بما في ذلك التعليم العالي، ويمثل هذا التوجه أهم التوجهات التي يعرفها قطاع التعليم العالي منذ العشرية الأخيرة.

ويدخل هذا التغير المتمثل في إضفاء الطابع السلعي على خدمة التعليم العالي عدة تعديلات في مفهوم الخدمة المقدمة تقليدياً، ومن بين المستجدات نجد التعامل مع مصطلحات جديدة مثل العرض، الطلب، الربحية، الزبون بدل الطالب ومن ثم تكتسب الجودة مكانة مركزية ليس فقط كمطلب يلج عليه الزبون (الطالب) ولكن أيضاً كأحد مكونات الميزة التنافسية التي تتسابق من خلالها المؤسسات التعليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي الأمر من السلطات العمومية المراجعة والتخلي عن الدور التقليدي المتعلق بالرقابة والتعديل (régulation) تبعاً لما أصبح يسمى بالإدارة الحديثة.

وفي هذا الصدد، تجد مؤسسات التعليم العالي نفسها مجبرة على القيام بمجموعة من الإصلاحات بغية بناء نظام ينطوي على اللامركزية في اتخاذ القرار، مفاوضة الأهداف، مراقبة النتائج، وترسيخ مبدأ التمويل بحسب النتائج. والغاية من هذا التحول الجديد هو تمكين الدولة من المراقبة عن بعد، حيث تكتفي السلطات بتحديد الخطوط العريضة (السياسة) والإمداد بالموارد الضرورية ثم مراقبة النتائج وليس الوسائل. كما أنه قد تكون الدولة غير قادرة على توفير الدعم المالي الكافي لتوسيع نطاق التعليم العالي، ولكن هذا لا يعني أن تدخلها غير ضروري بل هو مطلوب لإدارة النظام وضمان جودته، هذا بالإضافة إلى وضع آليات لتنظيم هذه المؤسسات (رقاد، 2013-2014، الصفحات 61-62).

الخاتمة:

لقد فتحت الحكومة المجال أمام خصوصية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وقررت السماح للقطاع الخاص بإنشاء مؤسسات تعليمية عليا في شتى المجالات ووضعت تشريعات تحدد شروطها ومقاييسها، لكن الغموض لا يزال يلف القرار الحكومي وي طرح أسئلة بشأن مصير التعليم العالي والآثار الاجتماعية بعد أن تعود الجزائريون على التعليم المجاني طيلة العقود الماضية. ويخشى الكثيرون من أن تصبح الجودة والنوعية من نصيب من يدفع أكثر، وظهور أعباء ثقيلة على الطلبة والعائلات، ترغمهم على القبول بما تقدمه الجامعات الحكومية المثقلة بالمشكلات والاختلالات، أو الانصراف عن متابعة التعليم لأن فرص الجامعات الخاصة لن تكون في متناول الجميع.

نتائج الدراسة:

- وجود مجموعة من عوامل نجاح تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة، والتي تعتبر مقومات أساسية لضمان تطبيق نظام ضمان الجودة بفعالية، ومن أكثر عوامل النجاح التي تشكل أهمية هي: تحسيس وتوعية أصحاب المصلحة بثقافة الجودة، دعم وتأيد الإدارة العليا بمستوياتها المختلفة لعملية تطبيق نظام ضمان الجودة.
- إن متطلبات خصوصية التعليم العالي هو منح الجامعات المزيد من الاستقلالية الأكاديمية والمالية والإدارية.

التوصيات:

- يجب أن تضع كل مؤسسة جامعية استراتيجية توضح تصورها المستقبلي.
- التخطيط لتقديم برامج تعليمية تسعى لتحقيق مستوى عال من جودة التعليم النظري والتطبيقي.
- يجب دراسة موضوع خصوصية التعليم العالي من قبل الجهات المعنية بشكل شامل ودقيق، وأن تتم بناء على استراتيجية محددة وواضحة الأهداف تعمل على تحقيق التوازن بين التعليم الحكومي والخاص.
- اعتماد أسلوب التكلفة والعائد لتحديد نتائج الخصوصية والفوائد المتوقع تحقيقها من عملية خصوصية التعليم العالي.

قائمة المصادرالمراجع:

- القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ج.ر.ج.ج، عدد 24، ص4-10 المعدل والمتمم، بالقانون رقم 08-06 المؤرخ في 23 فبراير 2008، ج.ر.ج.ج، عدد10، 2008.
- الأمر رقم 95/22 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية والمؤرخ في 26 أوت 1995، ج.ر.ج.ج، عدد1995، 48.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-36 المؤرخ في 21 جانفي 2010 يحدد مهام وتشكيلة اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي وتنظيمها وسيرها، ج.ر.ج.ج، عدد 06، 2010.
- محيا زيتون، التجارة بالتعليم في الوطن العربي: الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية. مركز دراسات الوحدة العربية. جامعة الأزهر.
- منصوري هوارى- بن عياد محمد سمير- بن مصطفى ريم، (2019). المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة- المرجع الوطني لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر كنموذج مقترح لتفعيل دور الجامعة في تنمية المحيط الاجتماعي والاقتصادي. المجلد01. العدد 02. مجلة الحوكمة، الجزائر.
- صليحة رقاد، (2013-2014). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاقه ومعوقاته-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة سطيف1.
- مراد محفوظ. (2001). عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
- Savana Bjarnason [et al.], A New Dynamic : Private Higher Education (Paris : UNESCO World Conference on Higher Education, 2009)